

# بالأمس الدستور و جولات التراخيص و اليوم إتفاقية النفط مقابل الإعمار

السبت ١٨ كانون ثاني/يناير ٢٠٢٠

خالد ابراهيم



في عام ٢٠٠٥ جرى التطبيل و التزمير لدستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥، الذي طرح للإستفتاء عليه، على أنه سينقل العراق إلى مصاف الدول المتقدمة الديمقراطية، و على الشعب العراقي أن يخرج بقوة للتصويت بنعم على إقراره حتى يفوتوا الفرصة على الإرهابيين لإعادة العراق إلى العصور المظلمة، و بالفعل صوّت العراقيون بنعم للدستور. و الآن بعد خمسة عشر سنة أصبح الحال العراقي في وضع مزري، و على جميع الأصعدة. أخذ المطبلون و المزمرون للدستور يلقون اللوم على الدستور بأنه سبب الخراب و أنه كتب على عجل و أنه مليء بالألغام.

في عام ٢٠٠٩ جرى التطبيل و التزمير، من قبل الذين طلبوا و زمروا للدستور، لجولات التراخيص النفطية التي وقعها العراق مع الشركات الاجنبية و وصفوها بأنها من أكبر الإنجازات التي حققتها وزارة النفط والحكومة العراقية منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١، و أنها ستزيد الدخل القومي العراقي مما سينعكس إيجاباً على مستوى دخل الفرد و أنه سوف لن تبقى بطالة و جوع و مرض. و الآن أخذ المطبلون و المزمرون لجولات التراخيص النفطية يعييون عليها بأنها تستنزف ما يقارب ١٢ ترليون دينار عراقي (أي ما يساوي ١٠ مليار دولار أمريكي) سنوياً من الدخل القومي العراقي.

في عام ٢٠١٩ جرى و لا زال يجري التطبيل و التزمير، من قبل الذين طلبوا و زمروا للدستور، لما يسمى بإتفاقية النفط مقابل الإعمار التي وقعها العراق مع الصين، و أن هذه الإتفاقية ستوفر للعراق جميع البنى التحتية من مدارس و جامعات و مستشفيات و طرق نقل و شقق سكنية ... إلخ بحيث سيكون العراق بمستوى الدول المتقدمة. و لكن هل يا ترى سنشاهد بعد سنوات المطبلين و المزمرين و هم يعييون على إتفاقية النفط مقابل الإعمار بأنها السبب في ضياع ما تبقى من العراق، لا سامح الله.